

التجارة العادلة كنموذج في الاقتصاد التضامني و النمو المدمج

Fair-trade as a Model in Solidarity Economy and Inclusive Growth

Le Commerce Equitable Comme Modèle en Economie Solidaire et Croissance Inclusive

هاجر رماش¹

تاريخ النشر: 2024/06/01

تاريخ القبول: 2024/01/25

تاريخ الإرسال: 2023/12/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين الاقتصاد التضامني والنمو المدمج، ثم توضيح مكانة التجارة العادلة في هذه العلاقة. حيث اتبعنا المنهج التحليلي الوصفي عند توضيح المصطلحات المدروسة و العلاقة التي تجمعها، مع دراسة حالة لشركة "ذي بودي شوب" صاحبة فكرة التجارة المجتمعية. في الأخير، خلصت الدراسة لأنّ العلاقة بين الاقتصاد التضامني و النمو المدمج هي علاقة قوية و موجبة. حيث يمثل هذا الاقتصاد بالذات عاملا دائما ورافعا لنمو مدمج، و أفضل مثال على ذلك نجد الابتكار الخاص بالتجارة العادلة و المبادئ السوسيو-اقتصادية و البيئية الأخلاقية التي تتعامل بها الشركة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد اجتماعي، نمو مدمج، تجارة عادلة.

Abstract :

This study aims to analyze the relationship between solidarity economy and inclusive growth, and then clarify the place of fair-trade in this relationship. We followed the descriptive analytical approach when clarifying the thoughtful terminology and relationship between them, with a case study of The Body Shop company the owner of community fair-trade idea. Finally, the study concluded that the relationship between solidarity economy and integrated growth is strong and positive. This particular economy being defined as sustainable lever of inclusive growth. and the best example for that is the innovation of fair-trade and the socio-economic and environmental ethical principles that the company deals with.

Keywords: Solidarity Economy, Inclusive Growth, Fair-trade.

*هاجر رماش

¹ Hadjer REMACHE, CONSTANTINE-2- University: Algeria, hadjer.remache@univ-constantine2.dz.

مقدمة

ان ظهور العولمة و تحرير التجارة بين البلدان بفتح لأسواقها لتصبح عالمية، و تسارع الأزمات الاقتصادية وتضخم العجز المالي، كل هذه المظاهر أدت الي تفاقم أوضاع الفقراء و اصحاب الدخل المنخفضة في العالم، إضافة لحدوث تفاوت واضح بين الفئات الاجتماعية و تفاقم اللامساواة بين الأفراد.

إن العولمة التي اقترحها "النيوليبراليون" ليست هي الوحيدة الممكنة، فتشجيع البنك العالمي و صندوق النقد الدولي لنظام السوق، خلق هيئات ومنظمات غير حكومية و قطاعات جمعوية، تعاضدية وتعاونية، تنادي بضرورة الأخذ بعين الاعتبار حالة العنصر البشري و الجانب الاجتماعي أثناء العمل على تطوير الاقتصاد و رفع معدلات النمو الاقتصادي.

كل ما سبق خلق في بداية التسعينات مجتمعا دوليا يعي و يدرك بشكل متزايد أهمية اقتصاد يهتم بعنصر الفرد و العمالة و حقوق المرأة و المساواة بين الطبقات الاجتماعية و المساواة بين الجنسين، مما مهد لظهور اقتصاد مجتمعي و شعبي يدعى الاقتصاد التضامني الاجتماعي.

فهذا الاخير يسعى لتعزيز التنمية و العمل على اهداف العمل المستدام و من ثم تحدي الأزمات الدورية الخاصة بالنظام الرأسمالي ومختلف المشاكل التي تجعل هذا النظام غير قادر على ضمان نمو مدمج يحد من الاختلاف في الدخل بين الافراد. وقد أصبح هذا الاهتمام المتجدد بقيم التضامن التي تتجسد في العمل التعاضدي، التعاوني و الجمعي ، حقيقة ملحوظة و بشكل خاص في السنوات الأخيرة. ويعتبر الدعم المتجدد و التطور المتزايد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني واحدا من أكثر الطرق التي تناقش بشكل مستمر في اللقاءات الدولية الكبرى المحللة لآثار الأزمات باحثه عن إجابات مناسبة، ففي هذا السياق أكد المفكر المتحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2001 السيد "جوزيف ستيجلتر" بمدينة "إشبيلية" في سبتمبر 2008 بمدخلته ضمن أشغال المؤتمر الدولي الذي نظمه المركز الدولي للأبحاث والمعلومات حول الاقتصاد العمومي والاجتماعي والتعاوني، بأنّ " نموذج المستقبل هو وجود اقتصاد متوازن بقطاع خاص تقليدي وقطاع عمومي فعالّ واقتصاد اجتماعي في طور التقدم."

في الآونة الأخيرة صارت تعمل البلدان المتقدمة على تقديم الاهمية لهذا السبيل الجديد في الحياة الاقتصادية عبر إصدار نصوص قانونية جديدة لتقنين، تنشيط وتوضيح هذا القطاع، أما بالنسبة لمجهودات الافراد و المجتمعات المدنية فجنت ثمارا هي الاخرى، و من بين أهم انجازاتها يمكننا تمييز "منظمة التجارة العادلة"، هذه المنظمة و التي أجبرت المتعاملين بأسلوب التجارة العادلة بالتحلي بمجموعة من المبادئ تسمح لهم بالحصول على "شهادة التجارة العادلة". و كل ذلك من اجل

اعانة و تشجيع صغار المزارعين و المنتجين في دول الجنوب و العمل على حمايتهم من الاستغلال و كذا حصولهم على أجر كريم يعكس تعبهم و تفانيهم في العمل.

كل ما سبق يجعل كل من الاقتصاد التضامني الاجتماعي و النمو المدمج في علاقة احتمالية مع أسلوب التجارة العادلة مما يجعلنا نطرح السؤال الرئيسي التالي: ما الدور الذي تلعبه التجارة العادلة في الاقتصاد التضامني و تعزيز النمو المدمج؟

و للإجابة عن التساؤل الرئيسي يمكننا بناء الفرضية التالية:

تمثل التجارة العادلة أداة مبتكرة و مهمة لتحقيق اقتصاد تضامني و ذلك لأنها تعمل على دمج فائدة عالمي الجنوب والشمال من خلال ثلاث أبعاد رئيسية:

- بعد اقتصادي يسمح بتحقيق ربح مهم بالنسبة لكلا متعاملي الجنوب و الشمال؛
- بعد اجتماعي يعمل على زيادة المساواة و تقليل الفوارق الاجتماعية و تحسين مستوى الصحة و التعليم في دول الجنوب؛

- بعد بيئي يجعل من التنمية المستدامة و حماية البيئة أمرا ضروريا.

و لاختبار هذه الفرضية نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنقوم بتوضيح مصطلحات الدراسة من اقتصاد تضامني و آخر مدمج ثم التجارة العادلة و بعد ذلك سنقوم بتحليل العلاقة فيم بينها. بالإضافة لمنهج دراسة الحالة اين سنقوم بتحليل أسلوب العمل و رسالة شركة "ذا بودي شوب" لنرى ان كانت تتحقق بها فرضيتنا ام لا.

1- الاقتصاد التضامني

يعرّف الاقتصاد الاجتماعي و التضامني حسب "منظمة العمل الدولية OIT" على أنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع أو الخدمات، تمارسها شركات تعاقدية بشكل أساسي و تكون ذات بعد اجتماعي وجمعيات وتعاونيات ومؤسسات تترجم أخلاقياتها بمجموعة المبادئ التالية:

- تركز خدماتها لمجموعة أعضائها أو للمجموعة بدل غاية الربحية ؛

- الاستقلالية في التصرف ؛

- تسيير ديمقراطي في اتخاذ القرارات؛

- تفضيل الموارد البشرية والعمل على رأس المال في توزيع الدخل. (OIT، 2009، صفحة 09)

من جهة أخرى عرّفت نفس المنظمة الاقتصاد التضامني على انه يمثل مفهوما لنوع من الشركات التي تتمثل خصوصيتها في إنتاج المعرفة و السلع والخدمات، حيث تأخذ شكل منظمات (الجمعيات، التعااضديات، التعاونيات، و المؤسسات الاجتماعية). بالتالي، نجد أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني و من خلال الابتكارات الاجتماعية، يهدف للتوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من أجل مكافحة الاستبعاد وضمان تكافؤ الفرص وهذا في الوقت الذي تسعى فيه المنظمات سابقة الذكر إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن. (حركو، 2022)

من جهة أخرى يقوم الباحث المتعمق "مواكميرتري" بشرح مصطلح الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، شرحا أدق من السابق حيث يصرح أن هذا الاقتصاد يشمل مجموعة من النشاطات الاقتصادية التي لا تخضع لمنطق السوق في تعظيم الربح ولا تسيطر عليها الدولة بشكل مباشر، والتي لا تجعل من التوجهات السياسية الحزبية أولوية على الكسب الفردي لطيب عيش المجتمعات المحلية والأفراد. (أعراب، 2021، صفحة 6)

أيضا، يتمثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجموع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تتكامل في شكل تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين أو في شكل بنية مهيكلية، وذلك بهدف تحقيق المصلحة المجتمعية والجماعية وتتمثل في أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وتشاركي ديمقراطي يكون الانخراط فيه حرا. أيضا، ينضم إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي تركز أهدافها الأساسية على ما هو اجتماعي بالدرجة الأولى، عن طريق تقديمها لنماذج مدمجة ومستدامة من الناحية الاقتصادية، إضافة لإنتاجها لسلع وخدمات تركز على العنصر البشري، وتندرج محاربة الإقصاء و التنمية المستدامة. (والبيئي، 2015، صفحة 14)

بالتالي يمكننا القول أن الاقتصاد الاجتماعي و التضامني يشكل أحد الفروع الاقتصادية التي يكون هدفها الرئيسي مرتبط بتشكيل هيكل ذو بعد اجتماعي و تضامني و ليس بعدا ربحيا بالدرجة الأولى.

2-أطراف الاقتصاد الاجتماعي و التضامني

تعددت أطراف الهيكلية المكونة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فهو يتكون من مجموعة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات المتنوعة، فبالإضافة إلى الجمعيات والتعااضديات والهيئات الأخرى التي ركّز عليها المجتمع الدولي في الأونة الأخيرة، فان العديد من الدراسات التي حاولت ضبط مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتشخيص أحواله وواقعه، تكشف أنه

يقوم بشكل عام حول التعاضديات، التعاونيات، والجمعيات بالإضافة للمقاولات الاجتماعية و ذلك كما يلي: (عزيز، 2019، صفحة 87)

1-2 التعاونيات

و تمثل مجموعة من الرجال والنساء مشكلين مع بعض مشروعا ديمقراطيا تتم ادارته بشكل مشترك باشتراط أن لا يمثل توليد الأرباح الا هدفا جزئيا، أين لا يعطى للربح الأولوية قبل الافراد. أيضا تقوم بمساعدة الأعضاء على تحقيق أهدافهم المشتركة وتطلعاتهم الاقتصادية، الثقافية و الاجتماعية... الخ كما أنها تمثل مشروع اجتماعي يعزز الديمقراطية والسلام في المجتمع.

2-2 التعاضديات

تتمثل التعاضديات في تجمعات لمجموعة من الافراد تجمعهم نفس الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية والتربوية و هذا مثل تعاضديات الفلاحين أو تعاضديات البحارة أو تعاضديات التجار أو مربحي الأبقار، وتدار هذه التعاضديات من طرف أعضاء يتحملون مسؤوليات المخاطر و يقدّسون المساواة في الالتزامات والحقوق لكل مساهم.

3-2 المؤسسات الخيرية

تتمثل المؤسسات الخيرية في تجمع فردا أو مجموعة من الافراد تجمعهم أهداف يمكن أن تكون مادية أو معنوية حيث يقومون بتقرير تخصيص حقوق أو ثروات أو موارد للقيام بمشاريع تهدف للمصلحة العامة ومن أجل أهداف غير ربحية، ومن المهم جدا أن تتوفر مسؤولية وطنية للوصول إلى توافق يمنع التوظيف الإيديولوجي والسياسي للمؤسسات الخيرية وضبطها بمعايير أخلاقية.

4-2 الجمعيات

في علم السوسيولوجيا يتمثل مفهوم الجمعيات في كونها تلك التكتلات التي: "ينتمي إليها غالبية أعضائها -على الأقل- بحرية والتي لا يعتبر وجودها ضروريا في حياة المجتمع"، وبشكل آخر فالجمعية تمثل اتفاق يضم شخصين أو أكثر يقومون بتقديم أنشطتهم ومعارفهم بشكل مستمر من أجل هدف غير ربحي.

بعد لقاء الضوء على مبادئ و اطراف الاقتصاد التضامني الاجتماعي فيم يلي سنحاول توضيح مفهوم النمو المدمج و العلاقة بين هذا الاخير و بين الاقتصاد التضامني و الاجتماعي.

3- النمو المدمج

لا يحظى النمو المدمج بتعريف موحد متفق عليه و هذا على الرغم من أنه قد استعمله المتخصصون بشكل واسع فالنمو المدمج، بحسب البنك الآسيوي للتنمية، هو "ذلك النمو الذي لا يكتفي بخلق فرص اقتصادية فحسب، بقدر ما يضمن كذلك المساواة لجميع شرائح المجتمع، ولا سيما الفقراء، في الولوج إلى هذه الفرص".

و بالنسبة لأوروبا، فإنه تم تعريف النمو المدمج في مخطط استراتيجية أوروبا لسنة 2020 بكونه نموًا يهدف لتعزيز استقلالية المواطنين بفضل الحد من الفقر والرفع من معدل التشغيل والاستثمار في الكفاءات، إضافة لتحديث أسواق الشغل ومنظومات التكوين والحماية الاجتماعية، بهدف مساعدة جميع الأفراد في مواجهة التغيرات الطارئة، و يهدف هذا النمو أيضا لتعزيز التماسك الاجتماعي والحرص على الاستفادة من النتائج الناجحة التي يحققها النمو الاقتصادي في جميع مناطق الاتحاد الأوروبي، و من بينها الجهات الجد معزولة، تمكيننا للتماسك القطري اين يجب تمكين الجميع من الفرص والآفاق المستقبلية طيلة معيشتهم. (Palmieri, 2020, p. 9)

من جهة أخرى، ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية أنّ النمو المدمج هو النمو الاقتصادي الذي يعزز فرص الشغل لمختلف الشرائح في المجتمع (l'OCDE, 2014, pp. 10-11)، ويتم توزيع عوائد النجاح المستمر، بصفته المالية أو غير المالية، على كل الأفراد في المجتمع بطريقة عادلة. و أيضا، قد أكدت أعمال هذه المنظمة على مظاهر ثلاث قامت بتوحيد مفهوم النمو المدمج كالتالي: (والبيئي، 2015، صفحة 45)

- الهدف من العمل: يتوجب على النمو المدمج أن يقترح أعمالاً ملموسة تقوم بالربط بين الأبعاد المالية وغير المالية و بين السياسات القطاعية التي وقع الاختيار عليها.
- أثر إعادة التوزيع: يطمح النمو المدمج لتوفير نفس الفرصة العادلة لجميع الأفراد في المجتمع مساهمة في عملية النمو الاقتصادي، مع توزيع و تقسيم المتربات الإيجابية لهذا النمو بطريقة منصفة.
- الطابع متعدد الأبعاد: حيث أنّ النمو الاقتصادي يهتم في جزء كبير منه بتحقيق الرفاهو الثروة الاقتصادية، ولا يهتم بتلك الأبعاد التي لا تقل أهمية بالنسبة للمجتمع كالأمن والصحة والتعليم. حيث يمثل اعتماد مقارنة متعددة الأبعاد للنمو المدمج عاملا مساعدا على تحقيق تطور كبير يمس عدة جهات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد و المواطنين. من جهة أخرى، وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنه تختلف أبعاد النمو المدمج باختلاف مستوى التنمية في كل بلد والشكل التالي يبين ذلك:

الجدول -1-: أبعاد النمو المدمج في الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو

الدول المتطورة	الدول السائرة في طريق النمو
----------------	-----------------------------

التشغيل و الصحة-الدخل و الثروة-جودة البيئة- الروابط الاجتماعية والالتزامات المدنية و المؤسسات- المهارات و التعليم	الامن الغذائي-الحماية الاجتماعية- البنيات التحتية والاسكان سلامة الاشخاص
---	--

المصدر: (خزار، 2022، صفحة 105)

بالتالي، فانه من الجليّ أنّ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يهدف ليكون وسيلة من شأنه إعطاء ديناميكية للمنظمات التي تبحث قبل كل شيء عن تعزيز التماسك المجتمعي والاقتصادي من جهة، و من جهة أخرى، فان ذلك الاقتصاد الذي يهتم بشدة بالعنصر البشري، هو يبحث عن تقمصه لدور اقتصاد مدمج، حت يعطي فرصة للنمو الاقتصادي بالانتعاش و الازدهار. (والبيئي، 2015، صفحة 45)

إنّ تحقيق نمو مدجا بشكل سريع يعتمد أساسا على امكانيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إذ أنّها تتيح مجموعة كبيرة من أشكال التعاون والتضامن والتعاقد على كافة المستويات، وبمختلف الوضعيات تمكن من سد الكثير من حاجات المجتمع وتقليص العديد من الفوارق. ممّا يؤكد على ضرورة دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجميع آلياته وأشكاله وبكل الطرق سواء تلك المتعلقة بالدعم المادي والقانوني والإداري... إلخ. (خزار، 2022، صفحة 163)

ومنه يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصة لتجديد كل الطاقات الاجتماعية من خلال آلياته المختلفة واهتماماته المتعددة، من أجل التقدم الاجتماعي وإحداث التغيير إلى الأفضل مع مراعاة الخصوصيات.

4- أثر الاقتصاد التضامني و الاجتماعي على النمو المدمج

العديد من الدراسات تم فيها تحليل العلاقة بين الاقتصاد التضامني و النمو المدمج. حيث نقوم بتمييز مجموعة من المقاربات المتتالية و المحللة لهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول -2-: مقاربات النمو المدمج الثلاث

المقاربات		
المقاربة النسبية	المقاربة المطلقة	مقاربة
نمو اقتصادي+ تقليل اللامساواة = نمو مدمج	نمو اقتصادي+ تقليل الفقر = نمو مدمج	نمو اقتصادي+ تقليل اللامساواة+ تقليل الفقر = نمو مدمج

المصدر: (ElHarrak, 2019, p. 486)

1-4 المقاربة النسبية

حسب هذه المقاربة التي تدعى بالنسبية (White، 2000) فإن النمو يسمى نموا مدمجا أو نموا لصالح الفقراء، فقط عندما يستفيد من ثمار هذا النمو الفئات الأكثر فقرا في المجتمع. مما يجعل معدل نمو الدخل الفردي للأفراد الأكثر فقرا أكثر أهمية من معدل نمو الدخل الفردي للأفراد غير الفقراء.

4-2 المقاربة المطلقة

بعد المقاربة النسبية ظهرت مقاربة أخرى تدعى المقاربة المطلقة (S.Chen, 2003) حيث تهتم هذه الأخيرة بتقليل الفقر بصفة خاصة، حيث ان النمو يسمى نموا مدمجا أو نموا لصالح الفقراء، فقط عندما يكون مرفقا بانخفاض في معدلات الفقر بالقيمة المطلقة. كذلك، تعتبر هذه المقاربة أن النمو الاقتصادي يترافق بطريقة أوتوماتيكية و تلقائيا مع تقليل اللامساواة بين الافراد محليا.

و تجدر الاشارة لأن هذا الامر قد تم انتقاده بشدة لعدم صحته واقعيا بصورة دائمة كما ظهر في احدى الدراسات مثل دراسة (F.Bourguignon, 2010).

4-3 مقاربة "Osmani"

بعد المقاربتين النسبية و المطلقة، ظهرت مقاربة ثالثة تربط في تحليلها بين ما سبق حيث، حسب هذه الأخيرة فإن النمو المدمج هو كل نمو يشارك في كل من خفض الفقر و التقليل من اللامساواة بين الافراد. فالنمو لصالح الفقراء يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أهمية النمو الاقتصادي من جهة و الطريقة التي يتم بها توزيع ثماره بين الفقراء و غير الفقراء في نفس الوقت. و حسب هذه المقاربة فانه يتم التمييز بين ثلاث أعمدة رئيسية خاصة بالنمو لصالح الفقراء كما يبين في الجدول التالي:

الجدول-3: اعمدة النمو المدمج الثلاث

نمو الناتج الداخلي الخام حسب الفرد	البعد الاقتصادي	الاعمدة الثلاث للنمو المدمج
تواجد نظام اجتماعي مساند في حالة اي صدمة خارجية مؤثرة على النظام الاقتصادي الوطني والجهوي	البعد الاجتماعي	
ديمومة النمو	البعد البيئي	

المصدر: (ElHarrak, 2019, p. 486)

نجد ان النمو المدمج يتقاطع بشدة مع الاقتصاد الاجتماعي و التضامني. حيث نجد أن الهدف الرئيسي لهذا الاقتصاد يركز على التعاون من أجل اجابة حاجيات المواطنين، مما يخلق تناغم اقتصادي ، اجتماعي و اقليمي. فمحاولة استعمال النمو الاقتصادي من أجل الدفاع عن مبادئ المساواة و العدالة الاجتماعية، هو بطريقة أخرى البحث عن تحقيق نمو مدمج. بالتالي، فالعلاقة بين الاقتصاد الاجتماعي و التضامني و بين النمو المدمج هي علاقة قوية و موجبة. و منه فان هذا الاقتصاد بالذات يمثل عاملا رافعا و دافعا لنمو مدمج، مشارك و يتميز بالديمومة.

5- التجارة العادلة

ويمكن الإشارة إلى أن مفهوم التجارة الخارجية الحرة قد تطور من محدد للتنمية وتخفيف حدة الفقر إلى وسيلة غير منصفة للتنمية الاقتصادية للدول النامية وميكانيزم لإنفاذ السياسات الاقتصادية البعيدة عن العدالة بالنسبة للدول الأكثر تقدما مقابل الدول الأخرى. لأن التجارة بين دول الشمال والجنوب تقوم على مبادئ غير منصفة.

وغالبا ما يكون الميزان التجاري في صالح الأكثر تقدما، مما مهد لظهور فكرة التجارة العادلة في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، حينما قامت بالمبادرة مجموعة من المنظمات والمؤسسات في القارتين الأوروبية و الأمريكية قصد التعامل بسعر منصف لمصدري المواد الزراعية الخاصة بالمزارعين الصغار وأصحاب الحرف التقليدية. حيث تركز الفكرة الرئيسية لمصطلح التجارة العادلة على تقليل حالات الاستغلال التي يتعرض لها المنتجين في الدول النامية عند محاولتهم لتسويق منتجاتهم و سلعهم بطرق و فرص جيدة وبسعر يكون موازي للأسعار السائدة عالميا.

5-1 تعريف التجارة العادلة

قد تم تسليط الضوء على مفهوم مصطلح التجارة العادلة أولا عن طريق مؤسسة "أوكسفام" العالمية و التي تم تأسيسها في سنة 1942، و هي عبارة عن رابطة بين المنظمات غير الحكومية المستقلة تقوم بتكريس نشاطاتها لمساعدة الفئات الهشة من المنتجين ومكافحة الفقر. ثم، و بجانب هذه المؤسسة تم تبني فكرة نشر التجارة العادلة عبر القارة الأوروبية من قبل أربعة اتحادات كبرى أخرى:

- "المنظمات الخارجية للعلامات التجارية والتجارة العادلة"؛

- "الاتحاد الدولي للتجارة العادلة"؛

- "الاتحاد الاوروي للتجارة العادلة".

- "شبكة المؤسسات التجارية العالمية الاوروبية"؛

و تعرف التجارة العادلة حسب المنظمة العالمية للتجارة العادلة على أنها تلك التجارة القائمة على مبدأ الشفافية في المعاملات التجارية بالضافة لمبدأ الشراكة ، و الحد من عدد القنوات الخاصة بتوزيع السلع من أجل تحقيق سعر منصف، و يتمثل الهدف في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق أكبر مستوى من الانصاف في مجال التجارة الخارجية عن طريق ضمان ظروف تجارية أفضل للمنتجين المهمشين وحماية حقوق العمال في الدول النامية بشكل خاص. (اللطيف، 2017، صفحة 962) ومن جهة أخرى، تم تعريفها على أنها ذلك النظام التجاري التكافلي و الذي يعتبر بديلا للنظام الكلاسيكي التقليدي الهادف لتحقيق التنمية للشعوب و مجابهة الفقر. (وهيبة، 2019، صفحة 360)

بالتالي، يمكننا القول أنّ التجارة العادلة تمثل حركة اجتماعية مختلفة الابعاد تهدف لاعانة صغار المنتجين في دول الجنوب بشكل خاص و ذلك بهدف التقليل من حالة الفقر التي يعيشونها وكذا محاربة استغلالهم من طرف التجار في الدول الاكثر تطورا.

5-2 مبادئ التجارة العادلة

تم وضع مبادئ التجارة العادلة من طرف الاتحاد العالمي للتجارة العادلة، قصد أن تلتزم بها المؤسسات والمنظمات التي تهدف للحصول على رخصة تمكنها من التعامل على أساس التجارة العادلة و هذه المبادئ أساسا تتمثل في: (اللطيف، 2017، الصفحات 931-932)

- انشاء تعاقدات مع صغار المنتجين والفلاحين على شكل عقود شراكة طويلة الاجل، مقابل التزامهم بجودة الانتاج، والتعامل مباشرة بالانتاج البيولوجي الطبيعي الخالي من المبيدات الكيماوية. شرط أن تكون المواد المستخدمة غير ضارة بالمحيط؛

- التعامل مع صغار المزارعين بطريقة مباشرة و دون وساطة بينهم وبين المستهلك؛

- حصول صغار المنتجين المتعاملين مع منظمات التجارة العادلة على منحة سنوية يمكنهم من خلالها تمويل مشاريعهم المدرجة في التنمية المستدامة، والتي تكون في خدمة مجتمعاتهم كالمستشفيات والمدارس؛

- من ناحية فرص العمل ودفع الثمن العادل للمنتجات وجوب المساواة بين الذكور والاناث ؛

- الاخذ بعين الاعتبار أسعار سلع صغار المنتجين في الاسواق من خلال تحديد سعر الشراء بشكل عادل، اضافة للنظر إلى احتياجاتهم الحقيقية؛

- أن يتوفر حرص كبير على احترام موثيق الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل لتفادي ظاهرة عمالة الأطفال؛

- وجوب توفر محيط عمل صحي وامن خاص بمكان عمل صغار المنتجين والمزارعين.
- بالاضافة لما سبق يتم الحرص على المبلغ المدفوع وفق رضى واتفاق الجميع بعد مناقشته والاتفاق عليه عبر حوار مستمر وذلك ما يتمثل في الدفع العادل. وهذا الاخير، يؤدي إلى دفع منصف لصغار المنتجين يتميز بكونه قابل للاستدامة في السوق، آخذا بالحسبان مبدأ المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة في أداء الأعمال. ويتمثل الهدف الرئيسي من ذلك في رفع الحد الأدنى المحلي للمعيشة، و يتشكل الدفع العادل من: (العادلة، 2017، صفحة 2)
- الأجور المنصفة: و يتمثل في الأجر المنصف الذي تم الاتفاق عليه بين الطرفين ويفترض فيه الدفع بما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور المحلية؛
- الحد الأدنى للأجور المحلية: وهو عبارة عن تعويض لأتعاب أسبوع واحد من الشغل (بما لا يزيد على 48 ساعة) لتزويد المنتجين بمستوى معيشي لائق لهم ولعائلاتهم. وتتضمن عناصر المستوى المعيشي اللائق كل من السكن والغذاء والتعليم والرعاية الطبية والماء و المواصلات والملابس وغيرها من الحاجات الرئيسة و اللازمة لعيش الافراد عيشا كريما؛
- الأسعار المنصفة: و يتمثل هذا السعر في السعر الذي يتم الاتفاق عليه وفق حوار بين المشتري والبائع حيث يكون مبنيا على إطار واضح و صريح. ويشمل أجراً منصفاً راجحاً و عادلاً مثل الحصول في سلسلة التوريد على حصة عادلة من السعر النهائي لكل طرف.
- من خلال هذه المبادئ يتضح لنا أن مبادئ التجارة العادلة تعمل على تعزيز ممارسات التجارة العادلة من خلال محاولة خلق فرص فعالة لتنمية قدرات صغار المنتجين والعمال و هذا على اختلاف أجناسهم و أعمارهم و أعراقهم في البلدان النامية اضافة لتحقيق المساواة بين الجنسين و اعطاء الفرصة المستحقة لإمكانيات المرأة اقتصاديا .

3-5 شركة "ذي بودي شوب" و التجارة العادلة

سنة 1976 و في "برايتون بإنجلترا"، تأسست شركة "ذي بودي شوب" والمتمثلة في علامة عالمية تجارية متخصصة في مجال التجميل. تسعى هذه الشركة بخلق تغيير في العالم يكون إيجابيا من خلال صنع منتجات طبيعية عالية الجودة للعناية بالشعر ومستحضرات المكياج والبشرة والجسم، والتي يتم إنتاجها عن طريق تقنيات معتمدة أخلاقيا ومستدامة.

لطالما كانت رسالة هذه المؤسسة تعتمد على فلسفة متميزة مفادها أن الأعمال يمكن أن تكون قوة دافعة باتجاه التغيير الإيجابي، وما زالت هذه الفكرة تمثل حافزا قويا للعلامة التجارية حيث تدير "ذي بودي شوب" حوالي 3000 محلاً للبيع بالتجزئة في أكثر من 70 بلدا.

وإلى جانب العلامات التجارية "Aesop" و "Avon" و "Natura"، تعد شركة "ذي بودي شوب" فرعا من الشركة "ناتورا آند كو"، والتي تمثل مجموعة عالمية مجال تخصصها يكمن في التجميل بكل مستحضراته، وتضم هذه العلامة العديد من القنوات التجارية، وهي دائمة الالتزام بإحداث أثر إيجابي اجتماعي واقتصادي وبيئي. (شركة "ذي بودي شوب"، 2023)

لا يمثل الربح محفزا رئيسيا في مبادئ التجارة العادلة، و إنما اختلافها فيكمن في الهفوات و النقائص المأخوذة على مبدأ التجارة الحرة وخاصة من الجانب الاجتماعي و البيئي.

و على نطاق عالمي يشمل كل المجتمعات والدول، نلاحظ أفكارا تطرحها هذه الشركة فيم يتعلق بالتجارة العادلة، إذ أنه إذا تم ترك الربح متحكما في التجارة فإن المجتمعات الفقيرة ستعاني من دمار فظيع وحتى بالنسبة للبيئة وللقيم. فنجدها تنادي في المقابل لما تسميه "التجارة المجتمعية" والتي تركز على مبدأ المشاركة بين الشركات الكبرى العملاقة والمجتمعات المحلية بحيث تقيم تلك الشركات مشروعاتها على أسس تعين بها المجتمعات والأفراد والعائلات، وتكون هذه الأسس، أي خدمة المجتمع المحلي، مكوناً أساسياً للعمل التجاري. وتطبق شركة "ذا بودي شوب" هذه الفكرة التشاركية في مجموعة من الدول بأفريقيا أين تقوم باستيراد و تصنيع فئة من العناصر الأولية من منتجاتها و قد أعطى ذلك نتائج ناجحة جدا. والحقيقة، أن هذه الشركة في منظورها للعمل التجاري تعتبر من الحالات الفريدة والقليلة التي تحظى بسمعة إنسانية سواء من ناحية حرصها على البيئة أو اهتمامها بالمجتمعات المحلية الفقيرة. (رانسوم، 2022)

5-3-1 التجارة المجتمعية العادلة وشركة "ذا بودي شوب"

لدى الشركة برنامجا مخصصا للتجارة العادلة يسمى بالتجارة المجتمعية العادلة، ويساعد هذا البرنامج موزدي الشركة من أجل التمكن لبلوغ السوق والاستثمار في المشاريع البيئية والاجتماعية و التي تعود بالنفع على المجتمعات الخاصة بهم، إضافة لكونه يساعد في الحصول على المكونات المثالية لمنتجاتها.

قامت الشركة بإطلاق برنامج التجارة المجتمعية العادلة في عام 1987 ولكنه كان يُعرف حينها باسم "التجارة بدل العون". وبعد أكثر من 30 عاماً لازالت تمضي بقوة. من أكياس الهدايا التي تتم صناعتها من الورق المعاد تدويره في دولة

"الهند" الى "زبدة الشيا" التي تتم صناعتها بطريقة يدوية في دولة "غانا" و بحرفية عالية، فهي تحصد المكونات والإكسسوارات من مصادر حول العالم، ما يمنح الاستقلال المالي الضروري لشركائها. والعديد منهم نساء يعشن في مناطق ريفية بفرص اقتصادية محدودة. لذلك فإن هذا يساعد على جعل هدف أعمالها مصدراً للخير ما يجعلهم فخورون جداً بذلك.

تعين التجارة المنصفة صغار المنتجين في الدول النامية على الاستفادة وتأمين معايير جيدة للتجارة، متضمنة الأسعار العادلة، أثناء العمل مع الشركات في الدول الأكثر تقدماً. بينما تمثل التجارة المجتمعية العادلة برنامجها الخاص الذي أسسته وتديره حصرياً. فهو أكبر برنامج للتجارة العادلة في صناعة مستحضرات التجميل، حيث يكون للشركة برنامجها الخاص و الذي يشكل فرقاً، لأنه يمنح صلة حقيقية مع المنتجين والموردين. فهم يعرفونهم بشكل شخصي، كما يعرفون عائلاتهم ومجتمعاتهم. كل هذا يجعل البرنامج أكثر أهمية بالنسبة للشركة.

لتطوير شراكات تجارية على المدى البعيد، تم العمل مع الموردين لعقود عدة عن طريق دفع أسعار عادلة وتقديم شروط تجارة مناسبة، بالإضافة إلى توفير الدعم للفلاحين و صغار المنتجين، مع إمكانية المشاركة في سوق التجارة العالمية. أيضاً، يتمكن بعض الموردين من الحصول على أموال غضافية من أجل الاستثمار في مشاريع مجتمعية مثل التعليم، والرعاية الصحية، الكثير من الأفراد استفادوا من هذه المشاريع، بمن فيها عائلات وجيران المنتجين.

الشركة فخورة للغاية بما حققت مع مورديها، وتهدف للاستمرار بخلق التأثير الإيجابي الاجتماعي والبيئي في المجتمعات التي سوف تفيدها تجارتها بشكل كبير في المستقبل، فالتجارة المجتمعية العادلة شديدة الصلة والأهمية اليوم بقدر ما كانت عليه في عام 1987. هناك أشخاص في جميع أنحاء العالم لا يزالون يعانون من عدم توفر ظروف عمل مناسبة وممارسات تجارية عادلة. إن التجارة المجتمعية العادلة هي إرث للشركة وستكون دوماً في صميم عمل "ذي بودي شوب" حسب الموقع الرسمي للشركة. (التجارة المجتمعية العادلة، 2023)

5-3-2 مبادئ الشركة و إنجازاتها

بيّنت الشركة في موقعها الرسمي مجموعة من المبادئ المعتمدة عليها في استراتيجيتها حيث بدت فخورة بها جداً و ذلك كالتالي كما يلي: (التجارة المجتمعية العادلة، 2023)

- المشاريع المجتمعية: في هذا المبدأ تحاول الشركة دعم المشاريع المجتمعية عن طريق علاوات الأسعار و حتى الاستثمار المباشر في حالات أخرى؛

- سعر مقبول: و تقوم الشركة بذلك من خلال تشاورها مع المنتجين، مع مراجعته بشكل دوري، كما أن كل سلسلة من سلاسل التوريد فريدة من نوعها. تقوم أيضا الشركة باتباع معايير خارجية للأسعار العادلة، إضافة لتطوير نموذج تكلفة منصف؛
- الالتزام التجاري: حيث تقوم الشركة بالمساعدة لتمكين مجموعات المنتجين من اتخاذ قرارات استراتيجية مهمة خاصة بمستويات الإنتاج والتخطيط؛
- شروط تجارية مناسبة: من خلال منح مجموعات المنتجين شروطا تجارية مناسبة. ، كالدفع المبكر إذا لزم الأمر على سبيل مثلا؛
- استراتيجية الخروج السلمي: تقوم الشركة بمنح إشعار لمدة اثنتا عشر شهرا مسبقا على الأقل في حالة ضرورة التوقف عن المعاملة مع أحد موردي التجارة العادلة في مجتمع ما، بأخر طلب للمنتج. حيث تقوم بمناقشة سبل دعم وتقليل التأثير السلبي على أعمالهم، مع بناء استراتيجيات خروج بشكل تعاوني مساعدة إياهم على التخطيط للمستقبل.
- إدارة نقص الامدادات: تواجه الشركة أحيانا مشكلات خاصة بسلسلة التوريد مع موردي التجارة المجتمعية العادلة حيث تلمس نقصا في المواد الخام في بعض الأحيان. أي أنه من أجل تلبية طلب العملاء على منتجات معينة، تقوم الشركة بمزج مكونات التجارة المجتمعية العادلة مع تلك من مصادر أخرى لحساب النقص.
- نجد مما سبق، أن الشركة تبني مفهوم التجارة المجتمعية على حس المسؤولية الشديد اتجاه الموردين، كما و تحاول ان تكون ملتزمة معهم تجاريا و مجتمعيًا قدر الامكان.
- تفضل الشركة العمل مع فئة أكثر خصوصية من الموردين عن طريق مجموعة خاصة من البرامج، أما بالنسبة للاستثمار و المداخليل فقد مكّنت بعض المجتمعات المحلية من الاستثمار في نوع من المشاريع المبتكرة و الواعية والمؤثرة في البيئة والمجتمع ويتمثل بعضها كالآتي: (التجارة المجتمعية العادلة، 2023)
- البلاستيك المعاد تدويره من دولة "الهند":

تشير التقديرات الى أنه حوالي نصف سكان الكرة الارضية يعيشون في بلدان لا توجد بها ادارة و تسيير واضح للنفايات، أي حوالي أربعة ملايين فرد. و نتيجة لذلك أصبح حوالي المليار و نصف من الأفراد يعملون كملتقطين للنفايات وقد أدى ذلك إلى ما يقدر بنحو 1.5 مليون ملتقط نفايات، و يتم اعتبارهم مجموعة من الابطال المخفيين يعملون بلا هوادة

لتنظيف شوارع مدتهم و كل ذلك يتم تحت غطاء غير رسمي. وتعتبر هذه الفئة من العمال شديدة التعرض للاستغلال، التمييز و العمل في ظروف سيئة جداً، و ذلك لانتمائهم لأدنى الفئات الاجتماعية بالهند، فهذه الأخيرة معروفة بنظام طبقات اجتماعية شديدة التفاوت في مستوياتها.

و في مسعاها لمعالجة أزمة البلاستيك بشكل مختلف قامت الشركة بعمل شراكة من نوع التجارة المجتمعية العادلة، سنة 2019 مع شركة خاصة بإنتاج البلاستيك قصد الحصول على مادة البلاستيك المعاد تدويره من طرف جامعي النفايات في الهند، من أجل استعماله في العبوات البلاستيكية للشركة. ما جعل الشركة تقوم بتوفير سعر منصف لمادة البلاستيك في تجارة معروفة بالاستغلال، ذلك ما خلق استقراراً نوعياً للجامعي النفايات المهمشين. و تحصلت هذه المبادرة على "جائزة ابتكار البلاستيك" سنة 2019 وهذا لكونها فكرة فريدة من نوعها معالجة لتوليفة من الجوانب البيئية و الاجتماعية لأزمة البلاستيك.

- "زبدة الشيا" من دولة "غانا":

منذ سنة 1994 و الشركة متحصلة على رخصة خاصة بزبدة الشيا تحت نطاق التجارة المجتمعية العادلة، و ذلك بدولة "غانا" و من طرف "نساء تونجيتيا" الجمعية المثابرة بشمالها. تعمل بهذه الأخيرة 640 امرأة موزعات على مجموعة من القرى، لطالما كانت صناعة زبدة الشيا يدويا و بطرق تقليدية متعبة و طويلة، عادة لديهن توارثتها عبر أجيال.

و قصد توفير استقلال مالي للمرأة الغانية عملت الشركة على حصولها على سعر عادل يوفر دخلاً كريماً لها، إضافة لتمكينها و تحصيلها على الثقة و الاحترام أكثر في مجتمعها. تقوم الشركة بانفاق باهظ مكن من إعانة الكثير من المشاريع المجتمعية النامية، ما أثر إيجابياً على الكثير من الافراد و جعل استثماراتهم طويلة للأجل إضافة لبناء مدارس و مصحات و تعزيز لوصول المياه الصالحة للشرب للافراد.

- العلب وورق الهدايا من دولة "النيبال":

بالنسبة لشركة "ذا بودي شوب"، فإن ورق التغليف يتم الحصول عليه من الصنع اليدوي التقليدي في دولة "النيبال" وذلك تحت مبادرة التجارة المجتمعية العادلة. حيث يتم انشاء هذا الورق باستخدام مجموعة من المواد المعاد تدويرها تتشكل أساساً من نفايات النباتات كقطع القطن وسيقان شجر الموز. كذلك، يتم التعامل مع منظمات تقوم بتوظيف النساء أكثر من الرجال، كما تعاملهن بطريقة منصفة و تدفع لهن أجراً معادلاً لأجر الرجال.

وقصد نشر التعليم الرائد ومبادرات التواصل في المجتمعات الهشة و العائلات الأكثر فقرا بالنيبال، تقوم الشركة بمبادرات مشجعة لتعليم الاطفال بتسهيل ارسالهم للمدارس و تدريس الفتيات بشكل أخص ورفع مستوى التعليم أكثر، و من أجل كل ذلك قامت الشركة بمبادرة سميت بمبادرة "إرسال بناتك إلى المدرسة".

6-النتائج ومناقشتها

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة للتنمية المستدامة و النمو المدمج حيث يمكنه أن يتيح فرصا سوسيو-اقتصادية و بيئية مهمة تسمح بتقوية النسيج الاجتماعي و تنمية مدن و قرى صغار المنتجين، من خلال خلق أنشطة مدرة للدخل و مدججة لفئات مغيبّة و مستغلّة من الافراد بمختلف أعمارهم اضافة لتمكين المرأة و تشجيعها و محاولة خفض اللامساواة و زيادة معدلات التشغيل و تحصيل الأجر الكريم.

ان للاقتصاد التضامني أبعادا ثلاثة اقتصادية، اجتماعية و بيئية، و يتضح ذلك بشكل خاص من خلال دوره في رفع معدلات النمو المدمج و مكافحة الفقر و توفير فرص العمل كما أنه، يعتبر طريقة جد مهمة في دمج القطاع غير الرسمي و في تراكم رأس المال الاجتماعي.

بالنسبة لاختبار صحة الفرضية التي قمنا ببنائها، فنجد أنها محققة و صحيحة حيث أنّ، التجارة العادلة تمثل ابتكارا ممتازا يخدم الاقتصاد الاجتماعي التضامني فهي تعمل على دمج فائدة عالمي الجنوب و الشمال من خلال ثلاث أبعاد رئيسية:

- بعد اقتصادي يسمح بتحقيق ربح مهم بالنسبة لكلا متعاملي الجنوب و الشمال و ذلك ما لمسناه في النتائج المبهرة التي حققتها شركة "ذي بودي شوب" هي و مورديها؛

- بعد اجتماعي يعمل على زيادة المساواة و تقليل الفوارق الاجتماعية و تحسين مستوى الصحة و التعليم و تعزيز مكانة المرأة في المجتمع و السوق في دول الجنوب و ذلك ما حقته الشركة في عدة بلدان مثل غانا، الهند و النيبال؛

- بعد بيئي يجعل من التنمية المستدامة و حماية البيئة أمرا ضروريا، و شركة "ذي بودي شوب" قد حققت ذلك من خلال عدة مشاريع نذكر من بينها مشروع استعمال البلاستيك المعاد تدويره من الهند.

خاتمة

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي و التضامني الاقتصاد الأكثر قربا من المجتمع و من الفئات الأكثر تضررا من العوالة الاقتصادية، فأساليبه و أسسه دائمة المحافظة على العدل و المساواة في توزيع الثروة. كما أن الهدف الأساسي من تطوير منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو فك العزلة على الفئات الهشة اقتصاديا واجتماعيا وتوفير الفرصة أمامها لتمكين من تحقيق اندماجها داخل المنظومة المجتمعية الشاملة. و نلاحظ ان كل ما سبق ينطبق على التجارة العادلة، فهذه الأخيرة تمثل ابتكارا تظهر أهميتها الاستراتيجية من خلال مبادئها التي تخدم الاقتصاد الاجتماعي و النمو المدمج، في الأخير يمكن القول أن التجارة العادلة تمثل نموذجا مثاليا لخدمة هذا النوع بالذات من الاقتصاديات.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2015). الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج. المغرب.
- المنظمة العالمية للتجارة العادلة. (2017). 10 مبادئ للتجارة العادلة.
- راضية اسمهان خزار. (2022). الإقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية لتحقيق النمو الإقتصادي المدمج و الرفاهية الاجتماعية -دراسة حالة البرازيل فرنسا المغرب مع سبل تحقيقها في الجزائر-. سطيف، الجزائر: جامعة سطيف 1.
- عبد الحليم مسعين، غنية بن حركو. (أفريل، 2022). الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الجزائر -دراسة حالة البرنامج الاقتصادي الاجتماعي التضامني-. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، الصفحات 338-358.
- فاتح سردوك، عابي خليدة، سوفات وهيبة. (2019). التجارة العادلة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع و الآفاق. ملتقى الدولي: الاثجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، (صفحة 360). الوادي.
- محفوظ مراد، غزال مريم، محبوب عزيز. (ديسمبر، 2019). الاقتصاد الاجتماعي التضامني نموذج تنموي جديد للاقتصاد المحلي في ظل تحديات العوالة. مجلة الابداع، صفحة 87.
- مرتضى محمد صالح الدين عبد اللطيف. (2017). التجارة الخارجية العادلة -دراسة استرشادية للتجارة الخارجية المصرية-. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 962.
- معاذ النجاري، محمد أعراب. (2021). مفهوم الاقتصاد الاجتماعي ورهانات كسب تحدي التنمية البشرية. المجلة المغربية للفكر المعاصر، صفحة 6.
- OIT. (2009). المؤتمر المحلي للاقتصاد الاجتماعي. جوهانسبرغ.

المراجع باللغات الاجنبية

- Anderson White. (2000). *Growth Versus Redistribution : Does the Pattern of Growth Matter ?* Sussex: Institute of Development Studies, University of Sussex.
- conseil de l'OCDE. (2014). *croissance exclusive*. paris.

- F.Bourguignon .(2010) .Assistons-nous à un basculement de l'économie globale ? *Colloque international » Stratégie de développement : quel chemin parcouru,quelles réponses face aux nouvelles contraintes économiques et climatiques .«* Hammame ،Tunisie.
- M.Ravallion S.Chen .(2003) .Measuring Pro-Poor Growth .*World Bank, Policy Research.*
- N. ElHarrak .(2019) .Economie Sociale et Solidaire : un levier de promotiond'emploi pour une Croissance Inclusive au Maroc .*Revue Internationale des Sciences de Gestion* ، صفحة ، 486.
- Stefano Palmieri .(2020) .*Stratégie Europe 2020* .Belgique: Visites et Publications.

مواقع الانترنت

- <https://small-projects.org/%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AA%D8%A7-%D8%B1%D9%88%D8%AF%D9%8A%D9%83-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D8%B0%D8%A7-%D8%A8%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%B4%D9%88%D8%A8>
- التجارة المجتمعية العادلة . (2023) . تاريخ الاسترداد (25 03 2023) ، من شركة "ذي بودي شوب" الدولية المحدودة: <https://www.thebodyshop.com/en-gb/arabic/community-fair-trade/a/a00009>
- التجارة المجتمعية العادلة . (2023) . تاريخ الاسترداد (25 03 2023) ، من شركة ذي بودي شوب العالمية المحدودة: <https://www.thebodyshop.com.sa/east/ar/community-fair-trade>
- شركة "ذي بودي شوب" . (25 03 2023) . تم الاسترداد من مجموعة الشاي: <https://www.alshaya.com/ar/brands//the-body-shop>
- ديفيد رانسوم . (16 02 2023) . نقاد العولمة يدعون لتجارة عادلة ببل التجارة الحرة . تم الاسترداد من الشرق الأوسط: <https://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8435&article=88459#.ZE2VxnbMLIU>